الفصل الرابع

الوقف والمنشآت الثقافية

امتد الدور الفعال للوقف إلى المباني الثقافية، التي تأتي المكتبات في مقدمتها، بجانب مباني المتاحف والفنون الجميلة، وقد جاء هذا الدور من منطلق خدمة الوقف للنواحي الثقافية سواء الثقافة العلمية أو الثقافة العامة، وهو ما يمكن أن يندرج تحت مبدأ نشر المعرفة بين أفراد المجتمع.

وقد حظيت المكتبات على امتداد التاريخ الإسلامي برعاية خاصة من قبل الواقفين، سواء عن طريق وقف المكتبات الخاصة بهم في حياتهم أو بعد موتهم، أو من خلال شراء الكتب ووقفها. فيذكر ابن العماد في الشذرات: "أن محمد بن ناصر بن علي البغدادي، محدث العراق، المتوفى سنة (٥٥٠هـ/١١٥٥م) أوقف كتبه قبل وفاته". كما ذكر ابن الجوزي: "أن عبد الله بن المبارك، المتوفى سنة (٥٠٩هـ) باع ملكاً له واشترى بثمنه كتاب الفنون لابن عقيل، وكتاب الفصول، ووقفهما على المسلمين"[١].

قال ابن كثير في "البداية والنهاية" في حوادث سنة ٦٣١هـ، وهو يصف المدرسة المستنصرية "ووقفت خزائن كتب لم يسمع بمثلها في كثرتها وحسن نسخها وجودة الكتب الموقوفة بها"[٢].

---

(١) ياسين بن ناصر الخطيب، *أثر الوقف في نشر التعليم والثقافة*، مرجع سابق، ص٣٠٨.

(٢) مصطفى السباعي، *من روائع حضارتنا*، مرجع سابق، ص ١٣٩.

وتعد المكتبات الإسلامية من أهم المؤسسات الثقافية، وقد كان لها دور كبير في نشر المعرفة والثقافة بين المسلمين، وقد تعدى تأثيرها على المسلمين أنفسهم، حيث انتقلت آثارها إلى الغرب، وقد كتب كثير من الباحثين العرب والأجانب فصولاً ومقالات عن تلك المؤسسات الثقافية وأهميتها ودورها بشكل مجمل في حياة الأسلاف وتطور حياتهم العلمية والثقافية[٣].

وقد تميز الوقف على المباني الثقافية بشمولية الدور الاجتماعي، فهو لم يقتصر على فئة الفقراء كما في بعض أنواع الأوقاف، بل كانت الكتب في المكتبات صدقة جارية يستفيد منها كل طلبة العلم على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية وقدراتهم المالية، بجانب ذلك فقد ساعدت عمارة المكتبات الموقوفة على التنمية الاجتماعية من حيث توفير الوظائف لأصحاب الحرف اليدوية وخاصة حرفتي النسخ والتجليد.

(٤,١) المكتبات

تسمى المكتبات أيضاً خزائن الكتب. ويمكن القول بأن نشأة المكتبات كانت مع تأسيس المساجد والمدارس والزوايا، التي غالباً ما كانت تحتوي على مصاحف وألواح مكتوب عليها أحاديث الرسول ﷺ، ثم تطور الأمر تدريجياً حتى أصبحت تشمل شروح وتعليقات العلماء والشيوخ. وتعددت أنواع المكتبات ما بين مكتبات عامة يشرف عليها الخلفاء والأمراء والأغنياء وتلحق بالمساجد والمدارس وتكون لها أبنية خاصة تشمل الحجرات والغرف الخاصة وغرف الخدمات وديوان الموظفين، ومكتبات خاصة بالأفراد أو الهيئات الخاصة مثل مكتبة جمال الدين القفطي سنة ٦٤٦هـ التي جمعت من الكتب ما لا يوصف[٤].

---

(٣)أحمد عوف محمد عبد الرحمن، "موسوعة الوقف الميسرة للأطفال"، *مجلة أوقاف*، العدد١٠، السنة السادسة، الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، مايو ٢٠٠٦م، ص ص ١١١- ١١٢.

(٤)سامي محمد الصلاحات، *دور الوقف في مجال التعليم والثقافة في المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة، دولة ماليزيا المسلمة نموذجاً*، مرجع سابق، ص ص ١١-١٢.

ويعتبر البعض أن أول مكتبة وقفية في الإسلام هي مكتبة دار العلم في الموصل، حيث وضعت جميع كتبها في متناول طلبة العلم، كما خصصت لهم الغرف اللازمة للبحث العلمي[٥].

وانتشرت خزائن الكتب الوقفية في أرجاء العالم الإسلامي منذ القرن الرابع الهجري، وأصبحت تلك المكتبات مقصداً لطلاب العلم تعينهم على التزود بكل جديد، وتوفر لهم فرص مواكبة الأفكار والآراء المدونة لمؤلفين من أصقاع العالم الإسلامي[٦]. ويكفي للتدليل على كثرة المكتبات والكتب التي كانت بها، أننا لا نجد مدينة إسلامية تخلو من مكتبة أو مجموعة كتب موقوفة تعين أهل العلم على التزود بالمعرفة وتوفر لهم فرصة مواكبة الأفكار والآراء الجديدة والاطلاع عليها[٧]. وقد بلغ من انتشار المكتبات وتوفر الكتب في الأندلس، على سبيل المثال، أن أبا حيان النحوي كان يعيب على مشتري الكتب ويقول: "الله يرزقك عقلاً تعيش به، أنا أي كتاب أردته استعرته من خزائن الأوقاف"[٨]. كما أن هناك دليلاً آخر على كثرة المكتبات وهو أن التتار عندما دخلوا بغداد، ألقوا بالكتب في نهر دجلة حتى فاض النهر بالكتب الملقاة فيه، فكان الفارس يعبر عليها من ضفة إلى ضفة، وظل ماء النهر أسود داكناً أشهراً طويلة من تغيره بمداد الكتب التي أغرقت فيه. كما قُدّر ما أتلفه الصليبيون في طرابلس وحدها بثلاثة ملايين مجلد. كما أحرق الأسبان في يوم واحد في ميدان غرناطة ما قدّره بعض المؤرخين بمليون كتاب[٩].

---

(٥)فؤاد عبد الله العمر، *إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الاجتماعية*، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٦)يحيى محمود بن جنيد الساعاتي، *الوقف والمجتمع نماذج وتطبيقات من التاريخ الإسلامي*، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٧)عبد الستار إبراهيم الهيتي، *الجامعة الوقفية الإسلامية*، مرجع سابق، ص١٠٠.

(٨)أحمد عوف محمد عبد الرحمن، *موسوعة الوقف الميسرة للأطفال*، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٩)مصطفى السباعي، *من روائع حضارتنا*، مرجع سابق، ص ١٦٨.

وتنوع الوقف على المكتبات فشمل وقف مكتبات بأكملها، ووقف الكتب على المدارس والمساجد والمشافي والمراصد والربط والخانقاوات، كما كان هناك نوع من الوقف وهو وقف كتب عالم من العلماء بعد وفاته على أهل العلم أو على ورثته. واهتم واقفوا المكتبات المستقلة أو تلك التي تكون في مدارس أو مساجد بتوفير دخل مادي ثابت لها لصيانتها وترميمها، وتحمّل التكاليف المادية للعاملين فيها، وعين بعضهم ريعاً يساعد على نماء المجموعة وازدهارها عبر السنين[١٠].

وكانت معظم النفقات التي تنفق على المكتبات من الأوقاف التي تنشأ من أجلها خاصة، وهذه حال أكثر المكتبات العامة ومنها ما كان من عطايا الأمراء والأغنياء والعلماء الذين يؤسسون تلك المكتبات[١١]. هذا، ويمكن القول بأن سياسة الوقف على المكتبات العامة والخاصة لم تكن مقتصرة في أهدافها على مجرد إتاحة مصادر المعرفة لكل من يسعى إليها، وإنما كانت تتضمن في جوهرها الرغبة في المحافظة على أنماط ثقافية وسلوكية محددة، والرغبة كذلك في نشرها وإعادة إنتاجها وتوارثها عبر الأجيال المتلاحقة، وهو ما تكشف عنه شروط الواقفين في هذا المجال[١٢].

وفي الوقت الذي كانت فيه الطباعة غير معروفة لبني الإنسان، فقد ساهم الوقف الإسلامي بدور فاعل في الحضارة العلمية الإسلامية، من خلال نشر الكتاب العربي الإسلامي على نطاق واسع، فقد كانت عملية استنساخ الكتب تجري على أيدي نسّاخ يدويين، تخصصوا في هذا العمل في ديار الإسلام، غير أن الإنفاق عليهم، وعلى معيشتهم، واحتياجاتهم، أو على تدريبهم، كان في الغالب مما يرد من الميسورين، ويعتمد على أموال الوقف التي خصصت لدور العلم وخزائن الكتب[١٣].

---

(١٠) يحيى محمود ساعاتي، *الوقف وبنية المكتبات العربية استبطان للموروث الثقافي*، مرجع سابق، ص ٣٣.

(١١) مصطفى السباعي، *من روائع حضارتنا*، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(١٢) أحمد عوف محمد عبد الرحمن، *موسوعة الوقف الميسرة للأطفال*، مرجع سابق، ص ١١٣.

(١٣) ياسين بن ناصر الخطيب، *أثر الوقف في نشر التعليم والثقافة*، مرجع سابق، ص ص ٣٠٧-٣٠٨.

وتوضح دراسة الوقف على المكتبات، كما يشير أحد الباحثين، في دراسته عن الوقف على مدارس العصر المملوكي، إلى "مدى إدراك الواقفين في ذلك العصر لأهمية المكتبات، ولا سيما للطلبة في وقت لم تعرف فيه الطباعة الحديثة، وكانت الوسيلة الوحيدة للحصول على نسخة من كتاب هي إعادة نسخه بخط اليد، مما جعل الكتاب نادر الوجود، وإذا وجد فإنه يكون باهظ الثمن، ومن هنا تبدو أهمية الأوقاف في تيسير الحصول على الكتاب سواء للاطلاع أو النسخ أو المقابلة، وهذا ما يفسر أيضاً حرص الواقفين الشديد على هذه الكتب لضمان استمرار منفعتها، فضلاً عن أن ريع الأوقاف كان هو المصدر الرئيس للصرف على خزانات الكتب الملحقة بالمدارس وغيرها من المنشآت الدينية"(١٤).

ومن خلال دراسة وقف الكتب والمكتبات عند المسلمين يمكن ملاحظة أن الوقف كان هو المحور الأساس الذي أسهم في إشاعة العلم، ووفر لطلابه أوعيته والأماكن التي يحفظ فيها، مما يعني أن هذا النمط من الوقف كان له أكبر الأثر في تقليص الأمية ورفع مستوى التعليم بتنوع مصادره، التي كانت تشمل فنون المعرفة المتداولة في ذلك العصر(١٥)، مما انعكس بالإيجاب على حركة البحث العلمي، وعلى الثقافة العامة، وعلى أوجه الحياة كافة. فقد وصف الرحالة ابن جبير المكتبات في مصر وما كانت عليه فقال: "ومن مناقب هذا البلد ومفاخره أن الأماكن في هذه المكتبات قد خصصت لأهل العلم فيهم، فهم يعتبرون من أقطار نائية، فيلقى كل واحد منهم مأوى يأوي إليه ومالاً يصلح أحواله به جميعاً"(١٦). فلم تكن المكتبات أو الخزائن

---

(١٤) يحيى محمود ساعاتي، *الوقف وبنية المكتبات العربية استبطان للموروث الثقافي*، مرجع سابق، ص ٩٣.

(١٥) يحيى محمود بن جنيد الساعاتي، *الوقف والمجتمع نماذج وتطبيقات من التاريخ الإسلامي*، مرجع سابق، ص ص ٤٩-٥٠.

(١٦) ياسر عبد الكريم الحوراني، *تجربة الوقف في إطار عالمي*، مرجع سابق، ص ١٨١.

الوقفية تيسر لطلاب العلم مصادر المعرفة فحسب، بل كانت تمد الغرباء والفقراء منهم بالمال والمأوى، فقد أنشأ أبو القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الموصلي داراً أسماها دار العلم، وجعل فيها خزانة كتب من جميع العلوم وقفاً على كل طالب علم لا يمنع أحد من دخولها، وإذا جاءها غريب يطلب الأدب أعطاه وَرَقاً ووَرِقاً (أي كتباً ونقوداً)، وكانت تفتح في كل يوم[١٧].

ولقد أولى المسئولون عن الإدارة الإسلامية، وكذلك مختلف أبناء الأمة، الاهتمام والرعاية بخزانات الكتب، في سبيل تيسير المعرفة، وقد أصبح أمر إنشاء المكتبات من الأمور الشائعة في المجتمع، حتى ليندر أن تخلو مدرسة أو مسجد جامع أو مستشفى أو غير ذلك من معاهد العلم دون أن تجد مكتبة عامرة بالكتب والمراجع المهمة. هذا بجانب الخزائن الخاصة التي كان يؤسسها الخلفاء والأمراء والوزراء وكبار المسئولين والعلماء والتي يكون الإنفاق عليها من حسابهم الخاص. وكان يقوم على هذه المكتبات مشرفون وخزنة وخدم للقيام بمختلف الأعمال اللازمة لإدارتها والإشراف عليها والإفادة من خدماتها المختلفة، وكان الكثير منها مزوداً بالورق والحبر في قاعات رتبت لتصبح مواضع للمطالعة، وفي أحيان أخرى للنسخ والتعليم[١٨].

وكانت المكتبات على نوعين رئيسين: عامة وخاصة. أما المكتبات العامة؛ فقد كان ينشئها الخلفاء والأمراء والعلماء والأغنياء، وكانت تشيّد لها أبنية خاصة، وأحياناً كانت تلحق بالمساجد والمدارس الكبرى. أما المكتبات الخاصة؛ فقد كانت تشتمل على حجرات متعددة تربط بينها أروقة فسيحة، وكانت الكتب توضع على رفوف مثبتة بالجدران تخصص كل غرفة لفرع من فروع العلم، فكان لكتب الفقه غرفة، ولكتب الطب غرفة، ولكتب الأدب غرفة، وهكذا، وكان فيها أروقة خاصة للمطالعين،

---

(١٧) أحمد عوف محمد عبد الرحمن، *موسوعة الوقف الميسرة للأطفال*، مرجع سابق، ص ١١٢.

(١٨) ياسين بن ناصر الخطيب، *أثر الوقف في نشر التعليم والثقافة*، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

وغرف خاصة للنسّاخ الذين ينسخون الكتب، وفيها غرف لحلقات الدراسة والنقاش العلمي بين رواد تلك المكتبات. وكانت جميعها تؤثث تأثيثاً فخماً ومريحاً، وكان في بعضها غرف طعام لروادها، ومكان لنوم الغرباء منهم. وكان للمكتبات العامة موظفون يرأسهم خازن المكتبة، وهو دائماً من أشهر علماء عصره، ومناولون يناولون الكتب للمطالعين، ومترجمون يترجمون الكتب من غير العربية إلى العربية، ونسّاخ يكتبون الكتب بخطوطهم الجميلة، ومجلدون يجلدون الكتب لتحفظ من التمزق والضياع، هذا بجانب الخدم وغيرهم ممن تقتضيهم حاجة المكتبات. وكان لكل مكتبة صغيرة أو كبيرة فهارس يتم الرجوع إليها لتسهيل استعمال الكتب، وهي مبوبة بحسب أبواب العلم، وبجانب هذا كله كانت توضع قائمة على كل دولاب تحتوي أسماء الكتب الموجودة في الدولاب، وكان من المعروف في نظام المكتبات أن الاستعارة الخارجية مسموحة في أغلبها لقاء ضمان عن الكتاب من عامة الناس، أما العلماء وذوي الفضل فلم يؤخذ منهم ضمان[١٩].

أما الأبنية الخاصة بالمكتبات، فقد كانت تشتمل على حجرات متعددة تربط بينها أروقة فسيحة، حيث تخصص كل غرفة لفرع من فروع العلم، كما كانت بها أروقة خاصة بالمطالعين، بجانب غرف النسّاخ، وغرف لحلقات الدرس والنقاش العلمي الذي كان يدور بين رواد تلك المكتبات[٢٠].

أما المكتبات التابعة للمساجد والمدارس والربط والخانقاوات، فكانت توضع في أبنية ملحقة بالجهات التي تتبعها، تضيق مساحتها أو تتسع حسب حجم المجموعة الأساسية، وكان بعضها يعرف بدار الكتب أو خزانة الكتب. وقد لا يتعدى حجم

---

(١٩) مصطفى السباعي، *من روائع حضارتنا*، مرجع سابق، ص ص ١٦٣- ١٦٥.

(٢٠) محمد بن أحمد الصالح، *الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع*، مرجع سابق، ص ١٨٠.

المكان غرفة صغيرة في مسجد أو مدرسة توضع فيها الكتب، وقد يصل الأمر إلى أن تكون المكتبة أو خزانة الكتب عبارة عن دولاب واحد[٢١].

وكان ترتيب المكتبات الموقوفة على درجة عالية من الدقة والنظام، بحيث يسهل استخدامها، وبصورة لا تقل عن النماذج المتبعة في العصر الحالي. فقد راعى الوزير أحمد بن الناقد الترتيب الذي كانت عليه كتب مكتبة المستنصرية، كما أشار ابن الجوزي إلى وجود فهارس للمكتبات فمن خلال اطلاعه على ثبت الكتب الموقوفة في المدرسة النظامية وجد أنها ستة آلاف مجلد. وبشكل عام، يُعَدُّ أمر وجود فهارس وتنظيم للمكتبات الموقوفة هو أمراً ضروريًا؛ وإلا فكيف بطالب علم يدخل مكتبة مثل مكتبة المدرسة الفاضلية التي كانت تضم مائة ألف مجلد ليبحث بين أرففها وخزائنها عن عنوان يحتاجه لدراسة أو بحث. وبشكل عام فقد كان تنظيم الكتب في المكتبة يتم حسب الموضوعات بحيث توضع كتب كل علم بجوار بعضها، ولكل مكتبة فهرس خاص بها ينم عن محتوياتها يستخدمه القاصد للتعرف على الكتب التي تضمها فيطلب ما يحتاج إليه[٢٢].

(٤,١,١) مكتبة بيت الحكمة

يعد بيت الحكمة في بغداد، أول مكتبة عامة ذات شأن كبير في العالم الإسلامي، ولعله أول جمعية علمية يجتمع فيها العلماء للبحث والدرس، ولجأ إليها الطلاب، فكان مركزاً علمياً شمل علوم الطب والفلسفة والحكمة وغيرها[٢٣]. أنشأها هارون الرشيد، وبلغت ذروة مجدها في عصر المأمون. كانت أشبه بجامعة فيها كتب يجتمع فيها رجال يتفاوضون ويطالعون وينسخون، وكان فيها نسّاخ

---

(٢١) يحيى محمود ساعاتي، *الوقف وبنية المكتبات العربية استبطان للموروث الثقافي*، مرجع سابق، ص ١٤٤.

(٢٢) المرجع السابق، ص ١٥٣- ١٥٤.

(٢٣) محمد عبد الستار عثمان، *نظرية الوظيفية بالعمائر الدينية المملوكية الباقية بمدينة القاهرة*، مرجع سابق، ص ٥١.

ومترجمون يترجمون ما كان يحصل عليه الرشيد والمأمون في فتوحاتهم بأنقرة وعمورية وقبرص. ويحدثنا ابن النديم أن المأمون كانت بينه وبين ملك الروم مراسلات، وقد انتصر عليه المأمون في بعض المعارك، فجعل من شروط الصلح أن يسمح ملك الروم بترجمة ما في خزائنه من كتب بواسطة العلماء الذين يرسلهم المأمون، ففعل، وهذا أعظم ما روي في التاريخ عن حاكم منتصر لا يرى ثمناً للنصر أغلى من كتب العلم ينقلها إلى أبناء أمته وبلاده[٢٤].

(٤,١,٢) مكتبة المستنصر ابن الناصر

أنشأ المستنصر ابن الناصر (تولى الخلافة من ٣٥٠- ٣٦٦هـ) مكتبة عظيمة في قرطبة، وكان محباً للعلوم مكرماً لأهلها، جمّاعاً للكتب، بما لم يجمعه أحد من الملوك قبله، وكان يبعث أموالاً كثيرة لشراء الكتب، حتى قيل إن ما حوته تلك المكتبة ما يقرب من ٤٠٠ ألف مجلد. وقد اقتدى به الكثيرون حتى بلغ عدد المكتبات التي أوقفت في قرطبة ما يقرب من سبعين مكتبة[٢٥].

(٤,١,٣) دار العلم

كانت هذه الدار في بغداد عبارة عن مكتبة عامة قام بوقفها الوزير سابور بن أردشير عام ٣٨١هـ، وجعل فيها كتباً كثيرة، ووقف عليها غلة كثيرة. وقال عنها ابن الجوزي "وابتاع داراً بين السورين في سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، وحمل إليها كتب العلم من كل فن وسماها دار العلم، وكان فيها أكثر من عشرة آلاف مجلد، ووقف عليها الوقوف، وبقيت سبعين سنة"[٢٦].

---

(٢٤)مصطفى السباعي، *من روائع حضارتنا*، مرجع سابق، ص ص ١٦٥- ١٦٦.

(٢٥)سعيد إسماعيل علي، *معاهد التعليم الإسلامي*، مرجع سابق، ص ص ٢١٠- ٢١١.

(٢٦)محمد بن أحمد الصالح، *الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع*، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٤,١,٤) مكتبة دار الحكمة

كانت هذه المكتبة في القاهرة، سنة ٣٩٥هـ، وقد جُمع فيها من الكتب ما لم يجتمع لأحد قط من الملوك، حتى كانت تضم أربعين خزانة، احتوت إحدى خزائنها على ١٨٠٠٠ كتاب من العلوم القديمة. وكان الدخول إليها مباحاً لجميع الناس، فمنهم من يحضر لقراءة الكتب، ومنهم من يحضر للنسخ، ومنهم من يحضر للتعلم، وكان فيها كل ما يحتاج إليه الناس من الحبر والأقلام والورق والمحابر[٢٧].

وقال عنها المقريزي: "وكانت من عجائب الدنيا، ويقال أنه لم يكن في جميع بلاد الإسلام دار كتب أعظم من التي كانت بالقاهرة في القصر، ومن عجائبها أنه كان فيها ألف ومائتا نسخة من تاريخ الطبري إلى غير ذلك، ويقال أنها كانت تشتمل على أكثر من ستمائة ألف كتاب، وكان فيها من الخطوط المنسوبة أشياء كثيرة ..."[٢٨].

ومن دون شك فقد كانت دار الحكمة مثالاً عظيماً عن المكتبات الموقوفة التي شيدت منذ بدء نظام الوقف على المكتبات، كما أنها أعطت ثماراً جناها أهل العلم من مختلف الطبقات، ولم يستغن عن استخدامها العلماء أو الطلاب وكافة أفراد المجتمع بسبب ما كان بها من وفرة وتنوع في الكتب[٢٩].

(٤,١,٥) مكتبة الربع الرشيدي

من مكتبات إيران الشهيرة، كانت مكتبة مجمع الربع الرشيدي، وقد كانت من أهم منشآت الربع، وتعد من أكبر المكتبات في عصرها (٦٤٨- ٧١٨هـ). وكانت تتألف من قسمين: قسم على يمين القبة، والآخر على يسارها. وكانت المكتبة تحتوي على الكتب في شتى فروع العلم والتواريخ والأشعار والحكايات وغيرها، وبلغات

---

(٢٧)مصطفى السباعي، *من روائع حضارتنا*، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٢٨)محمد بن أحمد الصالح، *الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع*، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(٢٩)يحيى محمود ساعاتي، *الوقف وبنية المكتبات العربية استبطان للموروث الثقافي*، مرجع سابق، ص ٤٤.

مختلفة كالفارسية والعربية والصينية والرومية، حيث جمعت في المكتبة الكتب الكثيرة من تلك البلاد، هذا بجانب ما كانت تحتويه المكتبة من المصاحف القيّمة والثمينة المكتوبة بالذهب والياقوت. وكان مفتاح المكتبة بيد الخازن، وكان ينبغي أن يوقع على فهرس الكتب التي كانت تضاف إليها كل من المتولي والناظر والمشرف، وكان يتم الاحتفاظ بالفهرس ويوضع تحت اختبار المراجعين في كل قسم من المكتبة. وكان يحق للطلبة أو المدرسين استعارة أي كتاب ومطالعته في صالة المطالعة، أو أخذه معهم، ولم يكن من حقهم إخراجه من مجمع الربع دون ضمان[٣٠].

(٤,١,٦) خزانة القرويين

تعد هذه الخزانة من أهم الخزانات في المغرب، لما كانت – ولا تزال – تتوفر فيها من مخطوطات نادرة، حبسها الملوك والعلماء عليها، لتوفير المادة العلمية للأساتذة والطلبة والباحثين وعامة المسلمين. وقد أسس هذه الخزانة السلطان أبو عنان المريني سنة ٦٥٠هـ. وفي نص وثيقة تأسيسها وجوب وقف كتبها على علماء المسلمين حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وقد جاء فيها: "جعل ذلك – نصره الله – وقفاً مؤبداً لجميع المسلمين حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين، حضاً منه – أيده الله – على طلب العلم وإظهاره وارتقائه واشتهاره، وتسهيلاً لمن أراد القراءة والنسخ منها، والمطالعة والمقابلة، وليس لأحد أن يخرجها من أعلى المودع التي هي فيه، ولا يغفل المحافظة عليها والتنويه"[٣١].

---

(٣٠)حسين اميدياني، *مجمع الربع الرشيدي في مدينة تبريز تجربة مؤسسية رائدة في الوقف*، مرجع سابق، ص ص ٧٥- ٧٦.

(٣١)محمد الحجوي، *الجوامع والمدارس والزوايا والخزانات التي ازدهرت بمال الوقف في المغرب*، مرجع سابق، ص ص ١٠٤- ١٠٥.

(٤,١,٧) مكتبة المدرسة المحمودية

أسس هذه المدرسة محمود الأستادار سنة ٧٩٩هـ، بمدينة القاهرة، وبها مكتبة أوقف عليها مجموعة كبيرة من الكتب يقول عنها المقريزي "لا يعرف بديار مصر ولا الشام مثلها ... وبهذه الخزانة كتب الإسلام من كل فن". وأورد السّخاوي نصاً يوحي بأنها كانت تضم في العشر الثاني من القرن التاسع الهجري "قرابة من أربعة آلاف مجلد"[٣٢].

(٤,١,٨) مكتبة المدرسة المستنصرية

كانت هذه المكتبة في المدرسة المستنصرية ببغداد، ٩٤٠هـ، حيث اعتنى الخليفة المستنصر – مؤسس هذه المدرسة – بتوفير مكتبة شاملة كبيرة في هذه المدرسة، وأنفق أموالاً طائلة لجمع أكبر قدر من الكتب فيها؛ مما أدى إلى وقوع أزمة في سوق الكتاب في عصره عبّر عنها ابن النجار بقوله "وبيعت كتب العلم في أيامه بأغلى الأثمان لرغبته فيها، ولوقفها". وكانت هذه المكتبة على درجة عالية من الفخامة، فوصفت بأوصاف منها ما قاله ابن كثير "وقفت خزائن كتب لم يسمع بمثلها في كثرتها وحسن نسخها، وجودة الكتب الموقوفة بها"، كما قال عنها في موضع آخر "ووقف فيها كتب نفيسة ليس في الدنيا مثلها". كما يقال عنها إن ما نقل إليها يصل إلى مائة وستين حملاً من الكتب النفيسة[٣٣].

(٤,١,٩) دار العدة

أوقفها عبد الجبار بن أحمد بن موسى الفجيجي، بالمغرب، حيث "دشن خزانة بحمولة أربعين بعيراً كتباً، جاء بمعظمها من فاس وتلمسان ومصر وينيف مجموعها على خمسة آلاف مجلد، وهو رقم ليس بالهين، ولكنه أيضاً ليس بالخيال بل على العكس يبدو خاسئاً ذليلاً أمام تلك الأبهة التي أضفاها الرحالون عليها، وأحاديثهم ترشح بالإكبار والإعزاز يخال معها المرء أن الخزانة تضمنت عشرات الآلاف من الكتب. وإننا

---

(٣٢) المرجع السابق، ص ٨٨.

(٣٣) يحيى محمود ساعاتي، *الوقف وبنية المكتبات العربية استبطان للموروث الثقافي*، مرجع سابق، ص ٨٢.

لنجد أيضاً في إطلاق اسم "دار العدة" إمعاناً في المبالغة بالكثرة والعدد، والعدة أيضاً إظهار للمبالغة في "الاعتداد والتعويل"[٣٤].

(٤,١,١٠) مكتبة أبي عمر ميمون الصهناجي

اهتم المرابطون ومن بعدهم الموحدون في الأندلس بالحركة الفكرية، فشجعوا العلم والعلماء، وهيَّؤوا الظروف المناسبة لذلك، من إقامة مراكز لصناعة الورق وتشجيع حركة النسخ. وقد توفر في الأندلس العديد من المكتبات الخاصة والعامة. فمن المكتبات الخاصة كانت مكتبة أبي عمر ميمون بن ياسين الصنهاجي اللمتوني، أحد كبار قادة المرابطين وعظماء رجالها، وهو الذي عرف بعلمه وعنايته الفائقة بجمع الكتب في كل صنف من أصناف العلوم. وكذا مكتبة المنصور بن محمد بن الحاج داود بن عمر الصنهاجي والي مدينة بلنسية، وكان محباً للعلم ولوعاً بجمع مصنفات ضروبه، حتى إنه جمع ما أعجز أهل زمانه فوصل عدد الكتب لديه إلى ٥٠٠ مجلد[٣٥].

(٤,١,١١) مكتبة طرابلس

كثرت المكتبات ببلاد الشام أيضاً، وكان من أهمها مكتبة بني عمار بطرابلس، وهي من المكتبات التي لعبت دوراً حضارياً مهماً في التاريخ الإسلامي، بناها وأوقفها بنو عمار في طرابلس بالشام، وكانت آية في السعة والضخامة؛ إذ كان عدد النسّاخين فيها قد بلغ ١٨٠ ناسخاً، يتناوبون العمل ليل نهار، بحيث لا ينقطع نسخ فيها، ويقال إنها حوت مليون كتاب على أرجح الأقوال. وكان بنو عمار يحرصون على أن يزودوها بكل نادر وبكل جديد من الكتب، ووظفوا أخصائيين وتجاراً ليجوبوا البلاد ويحرزوا

---

(٣٤)يحيى محمود ساعاتي، *الوقف وبنية المكتبات العربية استبطان للموروث الثقافي*، مرجع سابق، ص ٥٠-٥١.

(٣٥)زرهوني نور الدين، *الطب والخدمات الطبية في الأندلس، خلال القرن السادس الهجري – الثاني عشر الميلادي*، إسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٦م، ص ص ٨٧-٨٩.

لهم الكتب المفيدة من البلدان النائية والأقطار الأجنبية. استفاد منها المعري وذكرها في بعض كتبه، واختلف في مقدار ما كان فيها، وأصح الأقوال أنها كانت تحوي مليون كتاب[٣٦].

(٤,١,١٢) مكتبة شيخ الإسلام حكمة عارف

أوقف هذه المكتبة شيخ الإسلام حكمة عارف الحسيني عام ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٢م، بالمدينة المنورة، وقد بلغ عدد الكتب التي أوقفها على هذه المكتبة ستة آلاف كتاب، بجانب ستة عشر مصحفاً، وكتبه النفيسة التي يصل عددها إلى خمسة آلاف كتاب. وقد شيد عارف حكمة مبنى خاصاً لهذه المكتبة، يضم قاعة عليها قبة فيها زخارف فنية بديعة، بجانب غرف أخرى وفناء وسكن للقيّم عليها. ويشير محمد العيد الخطراوي إلى أن شيخ الإسلام عارف حكمة قد أنفق أموالاً كثيرة من أجل اقتناء الكتب التي أوقفها على مكتبته "حتى تجمعت له من أقطار الأرض المختلفة أنفس الكتب وأجملها خطاً وأعلاها شأناً وأغلاها قيمة، وقد كتب بيده على صفحة عنوان أحد المخطوطات أنه دفع مبلغ أربعمائة جنيه عثماني ذهبي لشرائه"[٣٧].

(٤,٢) المكتبات الطبية

كان من أهم مشتملات البيمارستانات وكذا المدارس الطبية مكتبة عامرة بالكتب الطبية التي كانت تمد الأطباء والطلاب[٣٨]، بمختلف المسائل الطبية وآراء العلماء فيها.

---

(٣٦)مصطفى السباعي، *من روائع حضارتنا*، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٣٧)يحيى محمود ساعاتي، *الوقف وبنية المكتبات العربية استبطان للموروث الثقافي*، مرجع سابق، ص ص ٥٢- ٥٥.

(٣٨) حيث كان الطب يدرس في البيمارستانات في كثير من الأحيان، بجانب المدارس الطبية الخاصة، كما سبق وأن أوضحنا.

وكانت هناك أوقافاً خاصة للإنفاق على تأليف الكتب في الطب والصيدلة، وقد تمكن العلماء بذلك من كتابة أو إكمال العديد من الكتب في العلوم الطبية، وكانت تلك الكتب تعد من أهم مصادر المعرفة في الطب لعدة قرون في أوربا[٣٩].

وقد قامت الأوقاف بتمويل مؤلفات طبية مشهورة على المستوى العالمي وتدرس في جامعات مرموقة، مثل كتاب الكليات في الطب لابن رشد، والحاوي في الطب للرازي، والقانون لابن سينا[٤٠].

(٤,٣) المتاحف

من الأمور التي ساعدت على تحقيق علاقة وثيقة بين الوقف والآثار سعة أفق المسلمين الأوائل في فهمهم لفلسفة الفكرة التي نبع منها نظام الوقف، وهي فكرة الصدقة الجارية. وهم لم يقصروا هذه الفكرة على مجرد إعطاء إحسانات نقدية أو عينية للفقراء وذوي الخصاصة، وإنما انطلقوا بها إلى كافة ميادين الخدمات والمرافق العامة، وحولوها إلى مؤسسات نافعة منها المتاحف الإسلامية. هذا بجانب الإشراف المباشر من بعض الجهات القائمة على شئون الأوقاف على الآثار والمتاحف[٤١].

(٤,٣,١) متاحف الآثار المفتوحة بشوارع المدن الإسلامية

مثلت المباني التاريخية المتراصة على جوانب الطرق وفي مناطق متفرقة من المدينة الإسلامية متحفاً مفتوحاً، ودليلاً واضحاً على ثراء الطابع المعماري

---

(٣٩) أحمد عوف محمد عبد الرحمن، *الأوقاف والرعاية الصحية*، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٤٠) ياسر عبد الكريم الحوراني، *تجربة الوقف في إطار عالمي*، مرجع سابق، ص ١٨١.

(٤١) ففي مصر، وعلى سبيل المثال، تم تأسيس هيئات رسمية متخصصة لحماية الآثار في القرن العشرين، حيث نص القانون رقم (٨) بشأن "حماية آثار العصر العربي" والذي صدر عام ١٩١٨م: "وتكون وزارة الأوقاف هي المسئولة عن تسجيل تلك الآثار والإشراف عليها وصيانتها"، وقد استمر إشراف وزارة الأوقاف على قطاع الآثار إلى عام ١٩٣٦م.

العام للمدينة التراثية، لما تمتاز به هذه المباني من خصوصية معمارية خاصة في الهيئة الخارجية التي تتميز بشكل ذي طابع خاص وتفاصيل معمارية خاصة، بجانب التصميم المعماري للمباني من الداخل الذي توافق بشكل تام مع الظروف والوظائف التي كانت تؤديها تلك المباني؛ سواء أكانت مباني تعليمية، أم مكتبات، أم مباني سكنية، أم بيمارستانات، أم وكالات، أم أسبلة، .. أم غيرها.

وبهذا فقد كانت المناطق التاريخية في المدن الإسلامية عبارة من متاحف مفتوحة ومزارات سياحية تجذب الأنظار وتأخذ العقول إلى الماضي العريق، وتسمو بالروح والتحدي فوق عاتيات الزمن. فكل حجر ينطق بالتاريخ وكل مئذنة تشهد لمن صعد عليها رافعاً صوت الحق، وكل قلعة أو برج أو سور يقف مؤكداً التحدي للأعداء الذين أرادوا أن ينالوا منها ومن ساكنيها، ولعل الدليل الأكبر على ذلك أن المُشاهد لهذا المتحف المفتوح يضنيه السير في شوارع مدينة كالقاهرة القديمة بينما هو لا يمل من قراءة التاريخ ولا من المتعة البصرية الممتزجة بعبق الماضي العتيق.

ولاشك في أنه قد كان للوقف الدور الكبير، في بقاء هذه المنشآت شامخة معبرة عن حضارة المسلمين، تلك الحضارة التي بقيت حية راسخة رغم ما مر عليها من سنوات وتاريخ طويل. ولعل هذا ما دفع المستشرق الفرنسي لأن يكتب في كتابه عن القاهرة: "إن حضارة المسلمين حضارة حية دائماً، لا تموت أبداً، لأنها حضارة قامت فوق الأرض، فهي ليست في المدن التي تندثر ويدفنها التراب ثم تقوم فوقها مدن أخرى ثانية وثالثة، إنها حضارة بقيت دائماً عالية شامخة تعانق السماء"(٤٢).

---

(٤٢) أنور الياسين، "كنوز القاهرة .. مدينة الألف سنة والألف مئذنة"، *مجلة العربي*، العدد ٤٧٦، وزارة الإعلام، الكويت، يوليو١٩٩٨م، ص٤٢.

وبالرغم من أن الأوقاف لم يكن لها دور مباشر في إنشاء هذا المتحف المفتوح، إلا أن الأوقاف التي أوقفت على المباني المختلفة والمتنوعة وحافظت عليها من خلال الصيانة الدورية وعمارتها المستمرة والمحافظة على ديمومتها، جعلت هذه المباني تقف في شوارع المدن القديمة، ليتعرف المشاهد الخارجي والمستخدم الداخلي لها، على مدى عظم التاريخ الذي تعبر عنه هذه المباني ممثلة بذلك تاريخاً مكتوباً يحكي تاريخ فترات ازدهار الحضارة الإسلامية في بقاع مختلفة من البلاد الإسلامية.

(٤,٣,٢) رباط الآثار النبوية الشريفة بالفسطاط

عمّر الصاحب بهاء الدين ابن حنا رباط الآثار النبوية الشريفة بظاهر قبلي الفسطاط واشترى الآثار الشريفة وهي: ميل من نحاس، وملقط من حديد، وقطعة من العنزة، وقطعة من القصعة بجملة مال وأثبتها بالاستفاضة، وجعلها بالرباط للزيارة[٤٣].

(٤,٣,٣) متحف الفن الإسلامي بالقاهرة

نظراً لوفرة عناصر الفنون الجميلة والمقتنيات النادرة التي وجدت بالمنشآت الوقفية فقد بدأ التفكير في إنشاء "متحف للفن الإسلامي" في مصر لوضعها فيه، وعرضها على الجمهور من خلاله، وذلك منذ عام ١٨٩٢م. وفى عام ١٨٩٩م طلبت "لجنة حفظ الآثار العربية" من الحكومة المصرية آنذاك أن تقوم بوقف بعض الأطيان الأميرية الحرة على "ذمة الأنتكخانة العربية"، ولكن اللجنة المالية - التي كان يسيرها

(٤٣)أحمد بن علي القلقشندي، *صبح الأعشى في صناعة الإنشا*، ج٣، مرجع سابق، ص ص ٣٩١- ٣٩٢.

صندوق الدين الأجنبي آنذاك - رفضت فكرة الوقف، واكتفت بتخصيص ريع الأطيان للغرض المقصود تخصيصاً إدارياً فقط[٤٤].

وتكشف "وثائق لجنة الآثار العربية" - بما فيها وثائق تأسيس متحف الفن الإسلامي بباب الخلق بالقاهرة - عن عزم اللجنة آنذاك للعناية بتلك الآثار التي حفظتها المؤسسات الوقفية على مر العصور السالفة، من أجل إعادة توظيفها لتكون "من وسائط الرقي في الصناعة الشرقية، والمحافظة على خصوصية التراث، ولجذب السائحين، على حد ما عبر عنه قانون "تعيين قومسيون للآثار التاريخية بمصر"[٤٥].

والزائر لمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة اليوم يجد كثيراً من مقتنياته عبارة عن آثار وقفية من الثريات، ومنابر المساجد، والسيوف، والمشغولات الذهبية، والمصاحف، والدروع، وغير ذلك من التحف النادرة التي تم جمعها من مصادر مختلفة، كان من أهمها المؤسسات والمباني الوقفية القديمة، إلى جانب بعض الوقفيات الأثرية التي خصصها الأمير يوسف كمال، والتي وقفها تباعاً من سنة ١٩١٣م إلى سنة ١٩٢٧م، واشتملت وقفياته على مجموعات نادرة من المقتنيات الأثرية من نفائس التحف ذات القيمة العالية في فنها وجمالها الذي لا يقدر بثمن، وقد حرص الواقف على تسجيل القطع الأثرية التي وقفها قطعة قطعة، مع وصف تفصيلي لكل منها، وذكر منشأ صناعتها، وتاريخ صنعها وثمنها الذي قدرت به (في سنة وقفها)، وهي تشمل مجموعات من الأطباق والصحون، والأباريق، والثريات، والخناجر، والسيوف، والمشغولات الفضية والذهبية، واللوحات الفنية، وكلها ذات نقوش وزخارف ورسوم آية في الجمال، وتنتمي إلى بلدان متعددة من الصين شرقاً إلى تركياً

---

(٤٤) إبراهيم البيومي غانم، *الأوقاف والسياسة في مصر*، مرجع سابق، ص٢٨٦-٢٨٧.

(٤٥) إبراهيم البيومي غانم، *دور الأوقاف في خدمة الآثار والفنون الجميلة*، مرجع سابق.

شمالاً، ومراكش غرباً، والسودان جنوباً، ويرجع تاريخها إلى عصور مختلفة منها القديم، ومنها الوسيط، ومنها الحديث. وقد بلغ عدد القطع التي وقفها ٤٩٥ قطعة، وأمر بنقلها بعد أن وقفها إلى "دار الآثار العربية الإسلامية المصرية" بجهة باب الخلق، لينتفع برؤيتها ومشاهدتها الصناع والمخترعون، وغيرهم من الهيئة الاجتماعية تعلماً واستفادة ومشاهدة، ويصرف ريعها - من الرسوم التي يدفعها الزائرون - للفقراء والمساكين على الدوام[٤٦]. واشترط الأمير في حجة وقفيته على المتحف الإسلامي أنه "ليس للنظار على هذا الوقف ولا لأي قاض شرعي، ولا لأحد غيرهم حق مطلق في بيع الأشياء الأثرية الموقوفة، ولا أي منها، ولا هبته، ولا استبداله، ولا تغييره، بل تبقى وقفاً محفوظاً على وجه ما ذكر"[٤٧].

وإضافة إلى ما سبق فقد قام الأمير يوسف كمال في سنة ١٩٢٥م بوقف مجموعات أخرى من القطع الأثرية "صناعة الصين" ومجموعات من الأقمشة القبطية التي يرجع تاريخها إلى القرنين السابع والثامن للميلاد، ومجموعات من "اللوحات الفنية" والكتب والمراجع الخاصة بالفنون الجميلة وبالعمارة، وبعض الصور المجسمة، وجعلها وقفاً ليستفيد منها المشاهدون وطلاب العلم والمبدعون بدون مقابل، وقد وضعها في ضيعة الوقف ونقلها إلى المتحف تحصيناً لها، وضماناً لبقائها وعدم ضياعها، ولا يزال معظمها موجوداً حتى اليوم[٤٨].

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن دور الوقف في خدمة الآثار والفنون الجميلة لم يقتصر على قطاع العمارة الدينية، وإنما أسهم أيضاً في تكوين الثروة الأثرية والفنية

---

(٤٦) إبراهيم البيومي غانم، *الأوقاف والسياسة في مصر*، مرجع سابق، ص٢٨٧.

(٤٧) إبراهيم البيومي غانم، *دور الأوقاف في خدمة الآثار والفنون الجميلة*، مرجع سابق.

(٤٨) المرجع السابق.

لقطاعي "العمارة العسكرية" و"العمارة المدنية" من أسوار، وقلاع، وأربطة، وبيمارستانات، ومدارس، وخانات، وحمامات، وقصور، ومنازل، وأروقة، ورباع. كذلك حجج الأوقاف المحفوظة بكميات كبيرة في الأرشيفات والخزائن الحكومية (ويبلغ عدد الحجج المحفوظة في أرشيف وزارة الأوقاف المصرية حوالي ١٢٠ ألف وثيقة)، وهي في حد ذاتها قيمة جمالية بما تحتوى عليه من زخارف كتابية، وخطوط تراثية، وتوقيعات، وأختام، ورنوك[٤٩].

(٤٩) المرجع السابق.